Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (2) March (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

المحددات الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية اتجاه دول الجوار الإقليمي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢-٢٠١٢)

م. د. علاء مطر صياد

جامعة كركوك كلية التربية للبنات قسم التاريخ

Economic Determinants of Turkish Foreign Policy Towards Regional Neighboring Countries under the Justice and Development Party (2002-2012)

Dr. Alaa Matar Sayyad
University of Kirkuk College of Education for Girls
Department of History
alaamotar@uokirkuk.edu.iq

Abstract:
The research aimed to address the economic determinants of foreign policy towards regional neighboring countries under the rule of the Justice and Development Party, as Turkey has witnessed unprecedented economic reforms at the state and societal levels since the Justice and Development Party took power in 2002 until now. Independent observers have described the pace of economic reforms as having revived Turkey and contributed to increasing Turkey's foreign relations, given its need for export markets and importing as much of its needs as possible, whether raw materials or many goods, within an economic strategy that would make Turkey the tenth economic country by the centenary of the establishment of the Turkish Republic. The research relied on the deductive-inductive approach and the descriptive approach in order to reach a set of results, the most important of which is that the goals and supreme interests of Turkish foreign policy aim to make Turkey a major regional power in the Middle East capable of protecting its national security, developing its economic potential, securing its need for natural resources, and securing its economic depth. This matter prompts it to make strategic transformations in terms of its military strength; by modernizing its armed forces, building an advanced industrial base for it, and strengthening its security relations and strategic alliances in a way that makes it capable of facing current regional challenges. **Keywords:** Economic Determinants – Foreign Policy – Justice and Development Party.

المستخلص:
هدف البحث إلى تناول المحددات الاقتصادية للسياسة الخارجية تجاه دول الجوار الإقليمي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية حيث شهدت تركيا إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة على مستوى الدولة والمجتمع، منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢م وحتى الآن. وقد وصف المراقبون المستقلون وتيرة الإصلاحات الاقتصادية بأنها أنعشت تركيا، وأسهمت في زيادة علاقات تركيا الخارجية، نظراً لحاجتها إلى أسواق للتصدير، واستيراد ما أمكن من احتياجاتها سواء المواد الخام، أو العديد من السلع، ضمن استراتيجية اقتصادية تجعل من تركيا الدولة العاشرة اقتصادياً بحلول مئوية قيام الجمهورية التركية، وقد اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي – الاستنتاجي – المنهج الوصفي وذلك للتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها وإن الأهداف والمصالح العليا للسياسة الخارجية التركية تهدف إلى جعل تركيا قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط قادرة على حماية أمنها القومي، وتنمية إمكاناتها الاقتصادية، وتأمين حاجتها من الموارد الطبيعية، وتأمين عمقها الاقتصادي، وهذا الأمر يدفعها إلى القيام بتحولات استراتيجية على صعيد قوتها العسكرية؛ وذلك بتحديث قواتها المسلحة، وبناء قاعدة صناعية متطورة لها، وتعزيز علاقاتها الأمنية وتحالفاتها الاستراتيجية بما يجعلها قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية الراهنة. **الكلمات الافتتاحية: المحددات الاقتصادية – السياسة الخارجية– حزب العدالة والتنمية**

المقدمة

للعوامل الاقتصادية تأثيرها الواضح في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وفي سلوك صانع القرار السياسي الخارجي، وتحديد الأهداف والمصالح التي تسعى لتحقيقها السياسة الخارجية، فضلاً عن التأثير في اختيار القرارات الداعمة للأهداف الاستراتيجية الخارجية. إن الموارد الاقتصادية الموجودة في الدولة كالموارد الطبيعية والبشرية تمثل واحدة من اهم عوامل قوتها السياسية، وواحدة من اهم أسباب القوة في سياستها الداخلية والخارجية على السواء، فضعف الاقتصاد، وقلة الموارد الطبيعية تقيد من حرية صانع القرار في ممارسة سياسة خارجية مستقلة وغير خاضعة للضغوط الخارجية من قبل الدول الأخرى التي قد تستغل حاجة هذه الدولة إليها.وتؤثر قوة الاقتصاد في السياسة الخارجية بشكل مباشر وغير مباشر، فالمباشر يرتبط: بتأثيرها في نوعية الإمكانيات الذاتية للدولة، ودور استخدامها الجيد في بناء القاعدة المادية الصلبة لانطلاقه، أما التأثير غير المباشر، فيتجسد عبر عملية التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الأخرى، سواء كانت مادية أم معنوية، إذ أن للوضع الاقتصادي العام في دولة صانع القرار تأثيره الواضح في واقع إمكانياتها العسكرية والسياسية، ثم في نوعية قدرتها للتأثير في جعل صانع القرار في أوضاع السلم والحرب، قادراً على التحرك بمرونة في السياسة الدولية باتجاه تحقيق أهدافها السياسية الخارجية.وتركيا تعدّ إحدى الدول التي لعبت متغيرات بيئتها الداخلية دوراً كبيراً في صياغة أُسس وتوجهات سياستها الخارجية ببعديها: الإقليمي والدولي، فإن تركيا بدأت ومنذ عام (٢٠٠٢) بانتهاج سياسة خارجية تختلف عن سابقاتها متأثرة بتفاعلات بيئتها الداخلية، فالمشهد الداخلي التركي بدأ بالتغير، إذ عمل الحزب وقادته على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، واستغلال المعطيات الجيو–سياسية التي تتمتع بها تركيا لتحويل تركيا إلى قوة كبرى، وطرفاً مؤثراً في الصعيدين: الإقليمي والدولي، فتركيا دولة ذات ثقل إقليمي وتتمتع بموقع جيو–ستراتيجي مهم، وهي الجسر الواصل بين الشرق والغرب، والمدخل الى آسيا الوسطى والقوقاز، وقد منحها هذا الموقع مكانة مهمة في سياسات الأحلاف والتكتلات الدولية والإقليمية.

المبحث الأول: الأهداف والمصالح الاقتصادية

إن تحقيق الأهداف والمصالح السياسية يعتمد ويتكامل مع تحقيق الأهداف والمصالح القومية للدولة التركية، لأن اقتصادا قوياً يعني: دولة قوية، وقوة إقليمية قادرة على تحقيق أهدافها السياسية ومصالحها القومية وحماية أمنها القومي.

المطلب الأول: تنمية القوة الاقتصادية

إن تنمية القوة الاقتصادية تمثل هدفاً ومصلحة عليا للسياسة التركية، إذ أنها احد أهم العوامل التي ترتكز عليها تركيا لتعزيز دورها الإقليمي، وتدرك حكومة حزب العدالة والتنمية: ان الاقتصاد غدا المحرك الرئيس للسياسة الخارجية، وأن العلاقات الاقتصادية لم تعدّ تخضع للاعتبارات السياسية فقط، وهو ما يجعل السمة البارزة لسياسة تركيا الخارجية خصوصية التصور الاقتصادي، فقد أدت حاجة تركيا لتوسيع أسواقها التصديرية من جانب، واحتياجاتها الضخمة من الطاقة من جانب آخر الى تقوية أواصر علاقات تركيا مع دول كان لها في الماضي علاقات محدودةوعلى وفق الوثائق والمصادر التركية يمكننا طرح أهم المصالح الاقتصادية لتركيا، وكالآتي :(AKParty program, 2001, p25)

١. التكيف مع التحولات الهيكلية التي فرضتها العولمة، وبأقل تكلفة ممكنة عن طريق زيادة قوة التنافس الدولي، وزيادة القوة التنافسية للاقتصاد التركي، وهذا الأمر له أهمية استراتيجية في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي.

٢. تشجيع رأس المال الأجنبي، وذلك لدوره المهم في نقل المعلومات والخبرات الدولية، الأمر الذي سيسهم في نمو الاقتصاد التركي.

٣. إدامة وتطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يتناسب مع احتياجاتنا الاقتصادية ومصالحنا الوطنية.

٤. الاعتماد على التجارة الإقليمية، بصفتها: وسيلة مساعدة للنمو الاقتصادي وتطويرها، وزيادة حجم الصادرات، فالقدرات الإنتاجية القادرة على المنافسة الدولية لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين، وتطبيق السياسات الاقتصادية الناجحة، فالنمو الاقتصادي لايتحقق إلّا بزيادة الإنتاج، لذلك فإن زيادة الإنتاج والتصدير تمثل أسس السياسات الاقتصادية الناجحة.

وبهذا الصدد يؤكد (احمد داود اوغلو) على أهمية العامل الاقتصادي في توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة، بالقول: "**إن تشكيل ساحات مصلحة اقتصادية مشتركة، هو: أفضل علاج للعلاقات السياسية المتوترة**" (أوغلو، ٢٠٠٤، ص ٣٧)، وفي هذا السياق – وفقاً لأوغلو – يصبح من الضروري الاهتمام بتنمية القوة الاقتصادية لتركيا في المنطقة العربية، وتطوير علاقاتها بدول المنطقة، بحيث

تصبح تركيا مركزاً، وقوة دافعة لتنمية الاعتماد المتبادل، ومشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية على المستويين: الثنائي والمتعدد الأطراف كأبعاد أساسية في تصورات حكومة حزب العدالة والتنمية لسياستها الخارجية الشرق أوسطية (أوغلو، ٢٠٠٤، ص ٥١). إن تنمية القوة الاقتصادية لتركيا يحقق لها (توفيق، ٢٠٠٩، ص ١٠):

١-تنمية وتعزيز قدراتها الاقتصادية مستغلةً الموقع الاستراتيجي لتركيا، والذي يربط المنطقة العربية بالعالم الغربي، كونه يمثل الجسر الرابط بين الطرفين.

٢-الوصول إلى قمة الهرم الاقتصادي بالمنطقة في إطار سوق مشتركة تجمع الدول العربية، فضلاً عن (منظمة التعاون الاقتصادي) إلى جانب إيران وباكستان ودول آسيا الوسطى ويرتبط هدف تنمية القوة الاقتصادية بخطاب التصنيع الجديد الذي يقوم على بناء صناعة وطنية قوية تحرر الاقتصاد التركي من هيمنة رأس المال الأجنبي، ورفع مستوى الاستثمار التركي في مجال محدد هو: الصناعات المتوسطة والصغيرة لينتقل الاقتصاد التركي من الإنتاج المباشر لمصلحة العلامات التجارية إلى إدارة الإنتاج، الأمر الذي يدعم عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وانخراطه في شبكات الإنتاج العالمية، حيث أن أهمية تنمية القوة الاقتصادية لتركيا لا تقتصر مفاعيلها وتأثيراتها في الداخل التركي فحسب، بل تتعداه إلى المجالين: الإقليمي والدولي، الأمر الذي يدفع تركيا للبروز كقوة إقليمية مؤثرة، لما كان للاقتصاد الدور الأهم في صعودها (ملكاوي، ٢٠١٣، ص١١).وتسعى تركيا إلى إعادة هيكلة صادراتها لتكون أقل اعتمادًا على المواد الخام، وأكثر استنادًا للقاعدة الصناعية، وتنويع الاستثمارات والصادرات في القطاعات الأكثر إنتاجية، فتطور صادرات السلع والخدمات يلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي العام، فهو بمثابة "**محركات النمو**"، لاسيما تلك المرتبطة بالقطاعات المتطورة، وذات القيمة المضافة، حيث إنها تدفع باتجاه استمرار تقدم معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يسهم في رفع مستويات القيمة المضافة، والطاقات الإنتاجية في تركيا، وقدرتها على منافسة الأسواق العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد التركي كان قد أُدرج ضمن **سبع** قوى اقتصادية صاعدة في العالم بعد الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا، بحسب التقرير الصادر عن **(مركز أبحاث الكونغرس الأمريكي- CRS)** بخصوص مستقبل الاقتصاد العالمي، إذ تحدث التقرير بثناء عن تركيا، والتي تأتي بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتوقع التقرير: ان تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين اكبر الاقتصادات بحلول العام (٢٠٥٠)، علماً: أنها تحتل حالياً المركز السادس عشر اقتصادياً في العالم (Raymond, 2012)وعليه يمكن القول: بأن الموقع (الجيو-ستراتيجي) لتركيا يهيئ لها فرصاً لتنمية قوتها الاقتصادية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء كان في إطار العلاقات التجارية أم مرور موارد الطاقة عبر أراضيها، ويمنحها مجالاً أوسع للحركة، وتأمين حاجاتها من الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: تأمين الموارد الطبيعية

إن من أهم الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية هو: تأمين الموارد الطبيعية، وهذا الهدف يرتبط بشدة بالأهداف والمصالح الأخرى، لأنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز القوة الاقتصادية التركية دون تأمين هذه الموارد الضرورية لبناء هذه القوة ودعمها. ولم تغفل حكومة حزب العدالة والتنمية منذ العام (٢٠٠٢)، أهمية عنصري: الطاقة والموارد المائية، بوصفها إحدى الركائز الأساسية لدعم وتأكيد دور تركيا الإقليمي، كونها تمثل أهم مقومات سياستها الاقتصادية، وإحدى الأعمدة الرئيسة التي يبنى عليها هذا الدور، ومن ثم بات لمفهوم (أمن الطاقة والمياه)، موقع متميز على أجندة السياسة الخارجية التركية (بالا، ٢٠٠٣، ص ٧٨).

أولاً: الطاقة:تبذل تركيا جهوداً كبيرة لتوفير الطاقة اللازمة لمواكبة التطورين: الصناعي والتنموي الذي تشهده البلاد منذ بداية القرن الواحد والعشرين، بما في ذلك البحث عن مصادر وأشكال جديدة للطاقة، ففي خطابه أمام (القمة العالمية لطاقة المستقبل)، والتي استضافتها أبو ظبي في كانون الثاني من العام (٢٠١٠)، أعلن رئيس الوزراء التركي (اردوغان): "ان تركيا تهدف إلى: تلبية نحو (٣٠٪) من متطلبات استهلاكها للطاقة الكهربائية بحلول العام (٢٠٣٠)، عن طريق الطاقة المتجددة، وأن تركيا تولي أهمية كبيرة لموضوع الطاقة المتجددة، التي تسهم بنحو (٢٠٪) من احتياجات تركيا من الكهرباء، وسترتفع هذه النسبة إلى (٣٠٪) في العام (٢٠٢٣)" (عبد الفتاح، ٢٠١٠، ص ١١٨).وتسعى تركيا إلى: تأمين مواقع ومسارات مصادر الطاقة التي تعتمد عليها لتعزيز أمن طاقتها، ولعب دور في قضية الطاقة على المستوى العالمي، فالاستراتيجية التركية لصيانة أمن الطاقة، وتعزيز دور أنقرة كوسيط (جيو-ستراتيجي) محوري في أمن الطاقة العالمي، تبقى مرهونة بمدى قدرة سياستها الخارجية على تمهيد السبل أمام هذه الاستراتيجية في مساراتها وأبعادها المختلفة في بيئة إقليمية ودولية يغلب عليها الطابع التنافسي بخصوص الدور الإقليمي، والمكانة الدولية والمصالح الاستراتيجية، كما أن هذا الدور

يستند بالأساس إلى الموقع الجغرافي لتركيا، والذي يجعلها احد أهم الممرات العالمية لعبور وتصدير مصادر الطاقة المختلفة، ويعزز مكانتها الاستراتيجية، ويلبي احتياجاتها المحلية من مصادر الطاقة، فتركيا تقع على الطرق التي تربط الدول المستهلكة للطاقة، والمنتجين الأساسيين لمصادرها، فهي تشترك بحدودها مع العراق وإيران، فضلاً عن جوارها لمنطقة الخليج العربي ولروسيا الاتحادية ومنطقة بحر قزوين، وهذا يعني: قرب تركيا من نحو (٧٢٪) من الاحتياطات العالمية من النفط والغاز (**Turkey's Energy Strategy, 2009**)إن تركيا تسعى عن طريق علاقاتها ونفوذها في منطقة القوقاز والبلقان إلى تأمين خطوط الطاقة العابرة من آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان إلى أوروبا، لاسيما وأن هذه المنطقة تشهد صراعات أثنية، وهو ما يعزز مكانة تركيا لدى المجموعة الغربية، ويؤمن احتياجاتها من الطاقة الضرورية لنموها الاقتصادي. وإن موقع تركيا في مركز خطوط إمدادات الطاقة، وتعددها نحو الغرب، اكتسب أهميته الاستراتيجية في مدرك أمن الطاقة لدى تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، لاسيما مع اكتشاف مصادر كبيرة للطاقة في آسيا الوسطى والقوقاز منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين (Bill Clinton, 2000, p60).هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تسعى تركيا إلى تفعيل هذا الدور، والتخطيط لإقامة العديد من خطوط نقل الطاقة، وكسب الدعم الغربي لهذه المشروعات، مع الحرص على إبعاد الصفة التنافسية عن هذه المشروعات، والعمل على إشراك روسيا وإيران، وتجنب إثارتهما، وهذا ما أكده (اوغلو) بقوله: "**إن مشروعات الطاقة التركية التي تضم: إيران ودول الجوار الأخرى لا تشكل مصدراً لتجاوز روسيا أو إزعاجها، بل بالعكس، فجميع مساراتها المارة من الشمال الى الجنوب، إنما هي في حقيقتها تحقق الحماية للمصالح الروسية**" (Ahmet, 2007, p91).كما تسعى تركيا إلى إعادة صياغة الترويج لسياساتها الاقتصادية، لاسيما تلك التي ترتبط بتعزيز العلاقات مع "إسرائيل"، عن طريق وضع تلك العلاقات في إطار (الطاقة من أجل السلام) لدعم عملية التسوية في الشرق الأوسط، حتى وإن كانت هذه السياسات تفضي، وبصورة واضحة إلى تعزيز المكانة الاستراتيجية لكل من تركيا و"إسرائيل" عن طريق مشروع خطوط أنابيب بين تركيا و"إسرائيل" (Hurriyet Daily News, 2009).مما تقدم يمكن للباحث تحديد بعض الأهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها عن طريق هذه التوجهات، بالآتي:

١-تلبية احتياجات تركيا من الطاقة.

٢-تحقيق منافع اقتصادية مباشرة عن طريق تحصيل رسوم مرور هذه الأنابيب عبر أراضيها.

٣-تعزيز الأهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يعزز من فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي.

٤-تعزيز مكانة تركيا المحورية في استراتيجية الطاقة العالمية، الأمر الذي يعزز وحدتها وسلامتها الإقليمية، ويبعد عنها مخاوف التقسيم في وقت تشهد فيه المنطقة العربية المجاورة نزاعات وصراعات طائفية أو عرقية أو مذهبية، ستحرص الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على استقرار تركيا لضمان تدفق إمدادات الطاقة إليهما.

ثانياً: المياه:تعدّ المياه مورد استراتيجي حيوي لما له من تأثير في الأبعاد والمصالح الاقتصادية التركية، وتحقيق أهدافها الإقليمية، المتمثلة باستغلالها للفائض المائي لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية، إذ أن المياه أصبحت أداة بيد تركيا لتحقيق أهداف سياسية، وليكون لها دوراً في ترتيبات أمنية واقتصادية في المنطقة، إذ أن نحو (٨٨٪) من مصادر نهر الفرات، و(٨٧٪) من مياه نهر دجلة تقع داخل الأراضي التركية؛ وهذا مايبين بأن الدوافع التركيه ظمن سياسيتها المائية هي تتعدى مسألة حاجتها لتوليد الطاقة الكهربائية، وموضوع سلة الغذاء لشر البلاد، بل هو معرفتها بأن مسألة المياه تعد اهم سلاح اقتصادي تستخدمه ،ويحقق لها اهدافها بالهيمنة الاقليمية في المنطقة. (سرور، ٢٠٠٨، ص ١٨٧؛ الدفاعي، ٢٠١٢، صـ١٢)، وفي الحقيقة: ان فيما يتعلق بمسألة المياه تسعى تركيا نحو بناء إنموذج تركي جديد بمقاييس العصر، عن طريق استخدام عناصر القوة المتاحة لها، وغير المتوفرة في دول الجوار العربي، وفي مقدمتها: عامل (المياه) (محمد، ٢٠٠٢، ص ١٨٣) ولهذا وضعت تركيا لهذا الشأن مشاريعاً استراتيجية لها ولمصالحها الاقتصادية، وأبرز هذه المشاريع، هي:

أ- **مشروع جنوب شرق الأناضول** (GAP):ويقع هذا المشروع في الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا المحاذية للحدود التركية مع العراق وسوريا، ليغطي تسع محافظات، هي: (اورفه، سيرناك، كيليس، بطمان، ماردين، غازي عنتاب، وادي يمان، ديار بكر، سعرت)، وبمساحة قدرها (٧٥,٣٨٥) كمـ٢ (John, 1985, p18)، وهو مشروع تنموي طموح ينطوي على أهداف سياسية واقتصادية مهمة، فهو مشروع متعدد الأغراض يقوم على: إنشاء شبكة ضخمة من السدود والخزانات الرئيسة والثانوية على نهري دجلة والفرات وروافدهما المغذية،

مع شبكة معقدة من قنوات التوزيع والصرف، حيث يتضمن إقامة (٢٢) سداً، منها (١٧) سداً على الفرات، و(٥) سدود على دجلة، و(١٩) محطة توليد للطاقة الكهربائية، ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات وغيرها، وتقدر التكاليف الكلية للمشروع بـ(٣٢) مليار دولار، وتلقت تركيا مساعدات مالية وتقنية لتطوير المشروع من قبلِ العديد من المنظمات الدولية، مثل: صندوق التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة(UNHDP)، ومنظمة التغذية والزراعة(FAO)، والبنك الدولي(WB)، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي(EU) (Turkey Water Report, 2009, p37).إذ تسعى تركيا عن طريق هذه المشاريع إلى تحقيق حزمة من الأهداف والمصالح القومية، في مقدمتها: الصعود كقوة إقليمية كبرى مهيمنة في المنطقة، وإن من بين ركائز هذه القوة التحكم بأكبر قدر ممكن من مياه نهري دجلة والفرات، بغية استثمار ذلك: كورقة ضغط سياسية ضد دول جوارها: (سوريا، والعراق)، لتحقيق المطالب التركية في (لواء الاسكندرون، والموصل، وكركوك)، أو التأثير في سوريا والعراق سياسياً بما يخدم مصالح تركيا السياسية في المنطقة (Robert, 1997, p172)، هذا من الجانب السياسي، ومن الجانب الاقتصادي، فإن هذه المشاريع تعني: إحداث تنمية اقتصادية، وتحولات جذرية في أقاليم تركية متخلفة تجعل من تركيا (سلة غذاء) للمنطقة العربية، وتوسيع قاعدتها الزراعية والصناعية، وتمكنها من اجتذاب رءوس الأموال الأجنبية ، وزيادة كم ونوع صادراتها إلى الأسواق الأوروبية والأسيوية والعربية، فضلاً عن أن هذه المشاريع تساعد على زيادة إنتاج الطاقة في تركيا التي تعاني شحةً فيها، وتقليل عبء الطاقة المستوردة عن كاهل الاقتصاد التركي، وتمكنها من تصدير فائض الطاقة الكهربائية إلى دول المنطقة، عن طريق مشروع (شبكة الربط الإقليمي للطاقة الكهربائية) (Joost, 2010, p138)إن مثل هذه المشاريع ونتائجها في الحسابات التركية تساعد تركيا بالحصول على أفضلية في التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي، وضمان إمدادات نفطية بشروط دفع ميسرة تحت المقولة التركية: (مبادلة النفط بالمياه)، وهذا ما أكده (جنكيز ائن قايا) وزير الأشغال العامة والإسكان التركي بقوله: "**لا مانع من مبادلة النفط بالمياه مع جيراننا**"، وذهب الى المعنى نفسه مدير مشروع جنوب شرق الأناضول بقوله: "**مثلما أن لديكم سلاحاً قوياً هو: النفط، فإننا أيضاً نملك سلاحاً قوياً هو سلاح الماء**" (ناطق، ٢٠١١، ص ١٣٥).إن مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) في الحسابات (الجيوستراتيجية) التركية سيوظف لتعزيز دور تركيا: كجسر بين أوروبا والمنطقة العربية، وسيزيد من إمكانات تسويق جديدة لتركيا في أوروبا والعالم الإسلامي والدول العربية على وجه التحديد، وسيمكنها من الجمع بين هذين العالمين المتباينين اقتصادياً وثقافياً، وسيشكل استكماله عنصراً مهماً في توفير مناخ الاستقرار الإقليمي، حيث تتطلع تركيا إلى الاستئثار بصادرات الغذاء إلى الوطن العربي، والتي قدرها الخبراء مطلع القرن الواحد وعشرين بـ(٥٠) مليار دولار (محمد، ٢٠٠٢، ص ٢١٠).وبعبارة أخرى، فإن مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) في الحسابات (الجيوستراتيجية) و(الايكوستراتيجية) التركية سيؤثر في مجمل الاقتصاد الإقليمي بالمنطقة العربية بتشكيله لنمط اقتصادي جديد في المنطقة يشمل: قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وبما يعزز الروابط الاقتصادية المتبادلة في المنطقة، فاهتمام تركيا بمشروع "**جنوب شرق الأناضول (GAP)**"، وحرصها على الانتهاء من تنفيذه أصبح أمراً مصيرياً لدى القيادة التركية، وباتت فكرة المشروع في موقع مركزي من الأيديولوجية التركية الرسمية لإدراك ما سيحققه المشروع من مزايا عدة لتركيا (Nurit, 1994, p124).

ب- **مشروع أنابيب السلام** (Peace Pipeline Project)طرح مستشار رئيس الوزراء التركي للشئون الخارجية (جيم دونا) مشروع "**أنابيب السلام**" في المؤتمر الثالث الذي نظمه (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) بجامعة جورج تاون الأمريكية في ٢ حزيران العام (١٩٨٦)، وفي شهر شباط من العام (١٩٨٧)، أعلن رئيس الوزراء التركي آنذاك (توركوت اوزال) في أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية عن تبني فكرة مشروع أنابيب السلام رسمياً (Cem, 1988, p119)ويعد (مشروع أنابيب السلام) من أهم المشاريع الاقتصادية التي سعت تركيا لتحقيقها في المنطقة العربية، ويقضي هذا المشروع بنقل المياه الفائضة عن حاجة تركيا من نهري: (سيحان) و(جيحان) عبر الأنابيب إلى الدول العربية في منطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية، فضلاً عن الكيان الصهيوني، ويتألف المشروع من خطين من الأنابيب، الأول: الخط الشرقي، والذي يزود المدن الرئيسة في: الكويت والسعودية وقطر والبحرين والإمارات وسلطنة عمان، بحيث ينقل نحو (٢,٥) مليون م^{٣} من الماء سنوياً، وتصل كلفة المتر المكعب الواحد إلى (١,٠٧) دولار، ويبلغ طول الخط (٣٩٠٠)كم، أما الآخر: فهو الخط الغربي، والذي يزود المدن الرئيسة في سوريا والأردن والسعودية، وينقل نحو (٣,٥) مليون م^{٣} من الماء سنوياً، وتصل كلفة المتر المكعب الواحد إلى (٠,٨٣) دولار، ويبلغ طول الخط (٢٦٥٠)كم (Ozden, 2000, p83).وقد أدرك صانع القرار التركي أهمية انتهاج سياسة جديدة أكثر فاعلية من سابقاتها، لاسيما في المناطق الإقليمية المجاورة لتركيا في آسيا الوسطى والبلقان والمنطقة العربية،

والتي وضعها في سلم أولوياته الخارجية عن طريق استغلال الثروات الطبيعية المتوافرة لدى تركيا، وجعلها تجني فوائد اقتصادية كبيرة، فضلاً عن أنها تخدم تطلعاتها في أن تصبح قوة إقليمية مؤثرة في محيطها الجغرافي (Sabri, 1997, p 45)وتهدف تركيا من هذا المشروع (في حال تنفيذه) الى: الحصول على عائدات كبيرة؛ نتيجة بيع المياه إلى الدول العربية تصل إلى نحو (٣,٢) مليار دولار، وتوفير فرص استثمارية كبيرة للمقاولين الأتراك والأوربيين، فضلاً عن مقايضة المياه التركية بالنفط الخام والغاز الطبيعي العربي لتغطية احتياجاتها من الطاقة (النعيمي، ١٩٩٨، ص ٢٥١)، ومن ثم فإن تركيا أرادت أن توازن بين الأهمية الاقتصادية لمياهها، والأهمية الاقتصادية للبترول العربي، بل دعا بعض الأتراك إلى مبادلة المياه التركية بالبترول العربي، وقد عملت تركيا على الترويج للإيجابيات التي يحققها المشروع في حالة تنفيذه، منها: إنه سيؤدي إلى التخفيف من حدة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، وتوفير الأمن والاستقرار، وتوطيد أواصر التعاون بين الدول التي ستشارك فيه، وتحسين المستويين: الاجتماعي والاقتصادي لتلك الدول، وإن هدف تركيا من وراء هذا الترويج الإعلامي هو طمأنة الدول المعنية، وحثها على المشاركة في مشروع أنابيب السلام (Paul, 2001, p34) وتخطط تركيا على أساس تمويله من الدول العربية الخليجية، وهي تتطلع في الوقت ذاته الى الحصول على المنافع الاقتصادية، وفي مقدمتها: النفط والغاز الطبيعي، وبأسعار تفضيلية، وقروض عربية ميسرة، واستثمارات عربية في المشروعات التنموية التركية، ومزيد من العقود في المشاريع الإنشائية العربية، وزيادة حصة الصادرات التركية إلى الأسواق العربية؛وقد اخذ على دول الخليج العربي انها كانت مؤيدة لهذا المشروع، الانها بعد ذلك قد ادركت الابعاد الخطيرة لهذا المشروع، وتبين لها بأن هذا المشروع سوف يضع الأمن الغذائي العربي كرهينة يحتمل استخدامها من قبل تركيا في المستقبل (النعيمي، ١٩٩٨، ص ٢٥١ ؛ السبعاوي و أللهيبي،٢٠١٢، صـ٣).نخلص مما تقدم إن تركيا تهدف إلى:

١- تأمين المياه لمشاريع تخدم المصالح الاقتصادية الاستراتيجية، وكذلك المصالح الجيو-ستراتيجية لتركيا.

٢- مقابل تأمين المياه للدول العربية النفطية، تستطيع ضمان أمن الطاقة لديها.وكل ذلك يصب في تعزيز دورها الإقليمي الاستراتيجي في المنطقة العربية، ويحقق هدفها في تبوء موقع قوة إقليمية كبرى، والذي هو أهم أهداف السياسة الخارجية التركية.

المطلب الثالث: تأمين العمق الاقتصادي الإقليمي

إن في مقدمة الأهداف والمصالح الاقتصادية لتركيا، ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام (٢٠٠٢)، كان تأمين العمق الاقتصادي. وتؤكد تصريحات ومواقف القادة الأتراك هذه الأهداف والمصالح التي تسعى تركيا إلى تحقيقها عن طريق تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، إذ تضع الاقتصاد كأهم أداة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ومنها: تأمين العمق الاقتصادي، عن طريق توسيع أسواقها التجارية، وفتح أسواق جديدة في الأقاليم المجاورة لها بالدرجة الأولى (Awni, 2000, p73) ولهذا فمن الضروري تعزيز روابطها الاقتصادية وشراكاتها التجارية ليس مع بلدان منظمة التجارة العالمية فقط، بل كذلك مع: (بلدان منظمة التجارة الحرة في أوروبا، والبلدان الإسلامية في الشرق الأوسط، وبلدان منظمة البحر الأسود، وبلدان الاتحاد الأوروبي) (Oran, 1994, p50)فضلاً عن توسيع روابطها مع المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وأبرزها: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنظمة التعاون الاقتصادي بين بلدان البحر الأسود (BSEC)، وبنك التنمية الإسلامي (IDB) (Oran, 1994, p51)ويرى (احمد داود اوغلو): بأن النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق زيادة الصادرات التركية، الأمر الذي يتطلب: تبني سياسة خارجية تقوم على أساس: إيجاد أسواق جديدة للمنتجات التركية، وتأمين احتياجاتها من الطاقة، ولعب دور مركزي عن طريق الدبلوماسية الناعمة (Shahin, 2012, p65)، وقامت هذه الدبلوماسية على مبدأ (تصفير المشكلات) مع الجيران، وسعت تركيا إلى تقوية العلاقات مع دول العالم الإسلامي، والتي عدّت العمود الفقري للسياسة التركية في محيطها الإقليمي، ولذا فإن تقوية العلاقات الاقتصادية، وبناء الشراكات الاقتصادية مع هذه الدول، فضلاً عن الدول الأخرى: كدول الاتحاد الأوروبي، وآسيا الوسطى، وإيجاد أسواق جديدة كأفريقيا، يأتي في مقدمة أولويات سياستها الخارجية، فضلاً عن أن تركيا، وبدافع من رغبتها في تأمين عمقها الاقتصادي، تجتهد من أجل تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الأقطار العربية، وذلك للاعتبارات الآتية (أرسلان، ١٩٩١، ص ١٠٤):أولاً: الحاجة إلى تمويل مشاريعها التنموية، وتطوير نموها الاقتصادي ثانياً: إثبات أهميتها بالنسبة إلى المجموعة الأوروبية عن طريق أداء دور فعال ورئيس في اقتصادات المنطقة العربية لتحظى بالموافقة على انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وتؤكد تركيا على التعاون الاقتصادي مع الدول العربية، آخذة بنظر الاعتبار كذلك المصالح الآتية (أرسلان، ١٩٩١، ص ١٠٥):

١-الحصول على النفط الخام والغاز الطبيعي بأسعار منخفضة وقروض مالية ميسرة.

٢-الحصول على استثمارات عربية في مشاريع التنمية التركية.

٣-الحصول على حصة أكبر من التزامات تنفيذ المشاريع العربية – التركية.

٤-الحصول على حصة أكبر من الأسواق العربية للصادرات التركية. فالاقتصاد التركي يختلف عن بقية اقتصادات المنطقة، إذ انه يتبع استراتيجية تنمية قائمة على التصدير، والذي حقق نتائج قوية، ولذلك تحتاج أنقرة إلى أسواق إقليمية مفتوحة، وكذلك الحفاظ على أسواق هذه الصادرات وزيادتها.نستنتج مما سبق: إن هدف تركيا ومصلحتها في تأمين عمقاً اقتصاديا إقليميا كان سبباً في تدعيم علاقاتها الاقتصادية مع دول محيطها الإقليمي، وفي مختلف المجالات، واعتمادها سياسات اقتصادية مهمة لتوطيد علاقات تركيا الاقتصادية مع الأقاليم المختلفة، الأمر الذي يعزز من مكانتها الإقليمية والدولية، وهي: مسألة أساسية لتحقيق أهداف ومصالح استراتيجية لتركيا، فما هي أهم هذه الأهداف والمصالح التي تبلورت منذ العام (٢٠٠٢).

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية اتجاه دول الجوار الأقليمي

أولت تركيا، ومنذ العام (٢٠٠٢)، أهمية كبيرة لتطوير العلاقات الاقتصادية في محيطها الإقليمي، ناهيك عن المحيط العالمي، ساعيةً ليس لتوسيع أسواقها حسب، بل فتح أسواق جديدة، وبدافع المصالح الاقتصادية، وليس الأيديولوجية معتمدةً ما سمي بـ "السياسات التجارية" الجديدة لتركيا.

١- **العراق**:بسبب المراهنات الاقتصادية للعراق تسعى تركيا إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية معه، فهي ترى: بأن البلدين مكملان لبعضهما البعض، وبعد العام (٢٠٠٣)، لم تنجح تركيا في إعادة معدلات التبادل التجاري معه الى وضعها السابق لهذا العام فحسب، بل أيضاً في زيادتها، في وقت عملت على إقامة علاقات متوازنة مع جميع مكونات الشعب العراقي وتمتينها، ولاسيما مع إقليم كردستان العراق (Nadir, 2011, p8)، واستمر **حجم التبادل التجاري** بين البلدين بالارتفاع من (١,٣) مليار دولار في العام (٢٠٠٢)، إلى أكثر من (٧,٣) مليار دولار في العام (٢٠١٠)وأدت زيارة (اردوغان) في (تموز ٢٠٠٨)، لبغداد إلى إنشاء "**مجلس التعاون الاستراتيجي**"، مع توقيع ما يقرب من (٤٨) اتفاقية اقتصادية، من بينها: اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وتعهد (اردوغان): "**بزيادة حجم التبادل التجاري إلى (٢٥) مليار دولار خلال الأعوام الثلاث أو الأربع القادمة**" (The Washington Post, 2008).تنظر تركيا إلى العراق بوصفه شريكاً تجارياً مهماً لتركيا، ومصدر رئيس للطاقة التي تتزايد الاحتياجات التركية لها مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتطورات الاقتصادية التركية، ووصلت واردات تركيا من مصادر الطاقة العراقية في العام (٢٠١٠) إلى نحو (١,٣) مليار دولار، وإن التعاون التركي–العراقي في مجال الطاقة يحقق لتركيا مكاسب كبيرة، نذكر منها (Busra & I.Eralp, 2011, p2) :

١. حصول شركة "نفط تركيا" على امتياز للتنقيب عن النفط في جنوب العراق وتسويقه.

٢. زيادة سعة خط أنابيب (كركوك–جيهان) من (٨٠٠) ألف برميل/اليوم إلى (١) مليون برميل/اليوم.

٣. توقيع اتفاق مد شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي العراقي إلى الأسواق العالمية عبر تركيا.

٤. بعد زيادة حصة شركة "جينيل" التركية الخاصة في (آب ٢٠١٢)، في حقول نفط وغاز إقليم كردستان العراق أصبحت أكبر شركة للطاقة في الإقليم.إن اهتمام تركيا، ومنذ العام (٢٠١٠)، بإقامة وتنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع إقليم كردستان العراق، جعلها المستثمر الرئيس، وبنسبة (٨٠٪) من الاستثمارات الأجنبية فيه، فإلى جانب حجم التجارة الذي بلغ نحو (٧,٧) مليار دولار في العام (٢٠١٢)، بلغ عدد الشركات التركية العاملة في الإقليم إلى (١٠٢٣) شركة. لقد أصبح العراق أكبر سوق لشركات الإنشاء التركية في الشرق الأوسط، حيث أن أكثر من نصف المشاريع المخطط لها من قبلِ تلك الشركات في النصف الأول من العام (٢٠١٢) مخصصة للعراق (نجم، ٢٠١٧، ص ٢٥).

٢- **سوريا**:إن توقيع "**اتفاقية أضنه**" في العام (١٩٩٨)، أدت إلى تحولاً مهماً في العلاقات الاقتصادية بين تركيا وسوريا، وخلقت جواً إيجابيا أفضى إلى: تسوية معظم القضايا العالقة بينهما، وفتح مجالات أوسع للتعاون في المجال الاقتصادي، أكدها وزير الخارجية التركي (احمد داود اوغلو) بقولهِ: "**إن هناك فرص كبرى تنتظر البلدين للتنمية الاقتصادية المتبادلة، ولاسيما في التجارة والزراعة والمياه والاتصالات**" (أوغلو، ٢٠١١، ص ٤٠٢)، وعند زيارة (اردوغان) لدمشق في (كانون الأول ٢٠٠٤)، وقع البلدان (**اتفاقية التجارة الحرة -FTA**) الذي دخل حيز التنفيذ بداية العام (٢٠٠٧)، وبعد أن كان حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يتجاوز (٧٥١) مليون دولار

في العام (٢٠٠٤)، و(٨٠٠) مليون دولار في العام (٢٠٠٦) (Katharina, 2006, p13)، أصبح وبعد زيادة وتيرة التفاعلات الاقتصادية التي أحدثتها هذه الاتفاقية حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام (٢٠٠٩)، نحو (١,٨) مليار دولار. وقد يكون ذلك حافزاً للزيارة التي قام بها الرئيس السوري في (أيلول ٢٠٠٩)، لإسطنبول، والتي وقع خلالها على اتفاقية إنشاء "**مجلس التعاون الاستراتيجي**" من أجل التنسيق والتعاون في مختلف المجالات، ولاسيما الاقتصادية، وكذلك تم الاتفاق على الإلغاء المتبادل لتأشيرة الدخول بين البلدين (دليلة، ٢٠١٩، صـ٣١)وفي أول اجتماع عقده **مجلس التعاون الاستراتيجي** في (كانون الأول ٢٠٠٩)، في دمشق بحضور (اردوغان) تم التوقيع على (٥٠) اتفاقية ومذكرة تفاهم، ومع نهاية العام (٢٠١٠)، احتلت سوريا المرتبة (٣٠) في قائمة الدول المستوردة من تركيا، والمرتبة (١٣) في قائمة الدول المصدرة لها، وإن التحولات في التبادل التجاري بين البلدين يعكس **الاعتمادية الاقتصادية، والأساس العميق للتفاعلات السياسية والكلية بينهما**، فقد أصبح حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام (٢٠١٠) نحو (٢,٢) مليار دولار، بعد أن كان (٧٧٣) مليون دولار فقط في العام (٢٠٠٢) (محفوظ، ٢٠١٢، ص ٣١٥)غير أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين بدأت بالتدهور الواضح بعد "**الانتفاضة الشعبية في سوريا**" منذ العام (٢٠١١)، وتراجعت سوريا في العام (٢٠١٢)، إلى المرتبة (٤٦) في قائمة الدول المستوردة، والى المرتبة (١٠١) في قائمة الدول المصدرة، كما بلغت قيمة الصادرات التركية إلى سوريا (٤٦٨) مليون دولار. أما الواردات التركية من سوريا فقد بلغت (٦٧) مليون دولار، أي أن الميزان التجاري بينهما انخفض إلى (٤٣٠) مليون دولار في العام (٢٠١٢)، بعد أن كان (١,٠١١,١٩٥) مليار دولار في العام (٢٠١٠) (العراقي، ٢٠١٥، ص ٧٠).

٣- **الكيان الصهيوني**تحتفظ تركيا منذ منتصف القرن العشرين بعلاقات وثيقة مع الكيان الصهيوني، وفي مختلف المجالات، وكان **للتقنية "الإسرائيلية"**، و**الاستثمارات المالية** في تركيا دوراً حيوياً في تعزيز الروابط الاقتصادية بينهما، واستمرت العلاقات الاقتصادية بينهما حتى في المدد التي شهدت توترا في العلاقات الدبلوماسية (النعيمي، ٢٠١٠، ص ٢٧٠)وكانت زيارة وزير الطاقة التركي (جاتكان) لتل أبيب في (آب ٢٠٠٢)، وأجراءه مباحثات مع الجانب "الإسرائيلي" بخصوص **المشروعات المائية المشتركة**، بما في ذلك مشروع نقل المياه من نهر (تنجفات) التركي إلى الكيان الصهيوني تأكيداً لاستمرارية حكومة حزب العدالة والتنمية على النهج نفسه، ولهذا شهدت التجارة بينهما نمواً كبيراً بعد العام (٢٠٠٢)، واقبل رجال الأعمال "الإسرائيليون" على الاستثمار، وإنشاء المصانع والشركات في مختلف أنحاء تركيا، وازداد حجم التبادل التجاري بينهما، سيما بعد زيارة (اردوغان) لتل أبيب في (آيار ٢٠٠٥)، حيث كان **البعد الاقتصادي** للزيارة واضحاً من حجم الوفد المرافق له، والذي ضم عدد من كبار التجار ورجال الأعمال الأتراك، واستمر حجم التبادل التجاري بين تركيا والكيان الصهيوني، ومنذ توقيع **اتفاقية التجارة الحرة** بينهما في العام (١٩٩٧)، بالارتفاع ليصل إلى (٢,٨) مليار دولار في العام (٢٠٠٧)، ونحو (٣,٤) مليار دولار في العام (٢٠١٠) (عبد العاطي، ٢٠٠٩، ص ٢٠)حتى أن القرار التركي بقطع علاقات بلاده مع الكيان الصهيوني أثر حادثة "**أسطول الحرية**" في (آيار ٢٠١٠)، تراجعت عنه تركيا بعد **ثلاثة أشهر** لتعلن في أيلول عن **إبعاد الجانب الاقتصادي عن التوترات السياسية بين الطرفين**، فقفز حجم التبادل التجاري بينهما في العام (٢٠١١) إلى (٤,٤) مليار دولار، وتمثل تركيا **ثامن** أكبر سوق للصادرات "الإسرائيلية"، و**أول** شريك اقتصادي لها في الشرق الأوسط، في حين تحتل "إسرائيل" المرتبة (١٧) من بين أكبر أسواق الصادرات التركية. وبسبب **حالة الركود** الذي أصابت الاقتصاد التركي في العام (٢٠١٢)، انخفض حجم التبادل التجاري بين البلدين (عبد العاطي، ٢٠٠٩، ص ٢٤).ومع أن **السياحة** جانب مهم في العلاقات الاقتصادية بينهما، وكانت تحظى بأرقام مهمة، فقد شهدت تصاعداً ملحوظاً منذ العام (٢٠٠٣)، وبلغ عدد السياح "الإسرائيليين" إلى تركيا نحو (٣٢١,٠٠٠) سائح، وارتفع إلى نحو (٥٥٨,١٨٣) سائح في العام (٢٠٠٨)، إلّا أنه بعد حادثة "**أسطول الحرية**" في العام (٢٠١٠)، وإصدار وزارة الخارجية "الإسرائيلية" بياناً **حذرت فيه مواطنيها من السفر إلى تركيا خوفاً من تعرضهم لأعمال العنف من قبلِ المواطنين الأتراك**، انخفض عدد السياح "الإسرائيليين" إلى تركيا إلى (٧٩,١٤٠) سائح في العام (٢٠١١) (دني، ٢٠١٧، ص ٧١).

٤- **الخليج العربي**:تعد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي **سوقاً تجارياً مهماً** بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية التركية الساعية إلى **البحث عن أسواق جديدة للاستثمار وتسويق منتجاتها**، فمنطقة الخليج العربي هي الأمثل لتحقيق هذا الهدف، ولهذا وصف وزير الخارجية التركي الأسبق (علي باباجان) تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي بـ:"**النجمتين الاقتصاديتين في الشرق الأوسط**"، ولهذا وبدعم من مجلس التعاون لدول الخليج العربي تعاظم الدور الاقتصادي لتركيا في المنطقة، وازدادت **الاستثمارات الخليجية** في تركيا، فبلغت نحو (٢) مليار دولار في العام (٢٠٠٨)، ونمى حجم **التجارة** الكلي بين تركيا ودول المجلس من اقل من (٢)

مليار دولار في العام (١٩٩٨)، الى اكثر من (٨) مليار دولار في العام (٢٠٠٩)، وكان **للاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي** الموقعة في (آيار ٢٠٠٥)، بين تركيا ودول المجلس دوراً في هذا النمو؛ لأنها عملت على (ناطق، ٢٠١١، ص ١٣٩):

١. تشجيع التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات بين الطرفين.

٢. تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة لتلك المجالات.

٣. تشجيع تبادل زيارات الممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية بين الطرفين.

٤. إقامة المعارض، وتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة من أجل التعاون الاقتصادي بين الطرفين.ومن أجل التأطير التنظيمي للعلاقات المتعددة وقعت في (أيلول ٢٠٠٨)، تركيا مع دول المجلس مذكرة تفاهم لتأسيس "**مؤتمر الحوار الاستراتيجي**". وفي الواقع: أن هدف تركيا كان: **زيادة حجم التبادل التجاري** مع مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والذي بلغ ثلاث أضعاف ما كان عليه في العام (٢٠٠٢)، ومع أن تركيا دولة مستوردة لنفط الخليج، إلّا أن ميزانها التجاري يميل لمصلحتها، وإن المعطيات الاقتصادية تشير إلى: تنامي الصادرات التركية إلى **المملكة العربية السعودية** إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في السابق، إذ بلغ حجم الصادرات التركية إلى المملكة (٢,٢١٩) مليار دولار في العام (٢٠١٠)، بعد أن كان (٥٥٤,٦) مليون دولار في العام (٢٠٠٢)، وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما ذروته في العام (٢٠٠٨)، إذ وصل إلى (٥,٥١٩) مليار دولار، إلّا أنه تراجع في العام (٢٠١٠)، إلى (٤,٦٥٩) مليار دولار، وبلغ **حجم الاستثمارات** السعودية في تركيا ما بين العامي (٢٠٠٤-٢٠٠٩)، نحو (١,٣) مليار دولار، إذ تعمل في تركيا نحو (١٧٣) شركة سعودية تستثمر في مجالات الصناعات النسيجية والأغذية والأعمال المصرفية، كما بلغ عدد السياح السعوديين في تركيا نحو (٦٦,٩٣٨) ألف سائح في العام (٢٠٠٩) (دليلة، ٢٠١٩، صـ٤٦)وتأتي **دولة الإمارات العربية المتحدة** بعد المملكة العربية السعودية: كشريك تجاري مهم لتركيا، وتعدّ من **أكبر المستوردين** من تركيا، حيث وصل معدل استيرادها السنوي في العام (٢٠١٠)، نحو (٣,٣) مليار دولار، وبلغ مجمل **حجم التبادل التجاري** بين البلدين نحو (٤) مليار دولار لنفس العام، ولقد أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة سوقاً كبيرة لشركات المقاولات التركية، إذ بلغت قيمة المشروعات المنفذة من قبلها (٧) مليار دولار للعام نفسه، كما وقع الطرفان اتفاقية "**تشجيع وضمان الاستثمار**"، فضلاً عن أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من اكبر الأسواق الخليجية للمنتجات الزراعية والحيوانية والأغذية ومواد البناء التركية (البدور، ٢٠١٦، ص ٥٥)أما بالنسبة لعلاقات تركيا الاقتصادية مع **دولة الكويت**، فقد ازدادت هذه العلاقات رسوخا عن طريق الزيارات المتبادلة والاتفاقيات والبروتوكولات المشتركة التي بلغت (٢٤) اتفاقية شملت: مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري والسياحي والنفطي، وتشير المعطيات الاقتصادية إلى تنامي الصادرات التركية إلى دولة الكويت إلى ما يقرب من ضعفي ما كانت عليه في السابق، إذ بلغ حجم الصادرات التركية الى الكويت (٣٩٥,١٨٦) مليون دولار في العام (٢٠١٠)، بعد أن كان (١٣٩,٠٣٦) مليون دولار في العام (٢٠٠٢) (البدور، ٢٠١٦، ص ٦١)وفي **مجال السياحة** تشير الإحصاءات إلى أن عدد السياح الكويتيين إلى تركيا في العام (٢٠٠٩) بلغ أكثر من (٢٢) ألف سائح. أما في **مجال الاستثمار**، فتعدّ تركيا أرضاً خصبة للاستثمارات الكويتية، والتي حظيت باهتمام كبير من المستثمرين الكويتيين، وفي عدة قطاعات، أهمها: قطاع البنوك الخاصة، وقطاع الألبسة الجاهزة، فضلاً عن قطاعات أخرى، إذ بلغ عدد الشركات ذات رأس المال الكويتي فيها (١٧) شركة منذ العام (٢٠٠٣)، ويبلغ مجمل رأس مال هذه الشركات نحو (٢٠٠) مليون دولار، كما يعمل في الكويت أكثر من (٤٩٢) شركة مقاولات تركية بحسب إحصائيات العام (٢٠١٣) (الموقع الرسمي للديوان الأميري، ٢٠١٠)أما **دولة قطر**، فتشير المعطيات الاقتصادية إلى: تنامي حجم **الصادرات** التركية إليها إلى أكثر من عشرة أضعاف ما كانت عليه في السابق، إذ بلغ حجم الصادرات التركية إلى قطر نحو (١٦٢,٥٤٦) مليون دولار في العام (٢٠١٠)، بعد أن كان (١٥,٥) مليون دولار في العام (٢٠٠٢)، أما حجم **التبادل التجاري** بين البلدين، فقد بلغ ذروته في العام (٢٠٠٨)، نحو (١,٢٣٣,٨٠٩) مليار دولار، ثم عاد وانخفض في العام (٢٠١٠)، إلى (٣٣٩,٥٩٢) مليون دولار. أما في مجال **الاستثمار**، فقد وقع الطرفان في العام (٢٠١٠)، اتفاقية للاستثمار في مجال الزراعة والمنتجات الحيوانية برأسمال أولي بلغ (٥٠٠) مليون دولار، كما اقترحت تركيا على قطر في شباط في العام (٢٠٠٨)، مبادلة المياه التركية بالنفط (البدور، ٢٠١٦، ص ٦٦).وتعدّ **مملكة البحرين** إحدى الأسواق الخليجية المهمة للمنتجات التركية، ومركزاً مالياً واستثمارياً في المنطقة، ولذا فقد سعت تركيا، ومنذ العام (٢٠٠٢)، إلى تعزيز روابطها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية معها، وتشير المعطيات الاقتصادية إلى ارتفاع حجم الصادرات التركية إليها اكثر من عشرة أضعاف ما كانت عليه، إذ بلغت (١٧٢) مليون دولار في العام (٢٠١٠)، بعد أن كانت (١٦,٥) مليون دولار في العام (٢٠٠٢)، أما حجم **التبادل**

التجاري بين البلدين فقد وصل إلى (٢٤٤) مليون دولار في العام (٢٠١٠)، وبلغ عدد الشركات التركية العاملة في البحرين في العام (٢٠١٣)، نحو (٤٦) شركة تجارية تركية، فضلاً عن نحو (١٢) فرعاً لشركات مقاولات وأعمال مصرفية تركية أخرى (دني، ٢٠١٧، ص ٧٨).أما بالنسبة **لسلطنة عمان**، فقد عملت تركيا على تعزيز العلاقات الاقتصادية معها، والتعاون في مجال نقل الخبرات في مختلف المجالات، مثل: تنمية القطاع الزراعي وقطاع السياحة وغيرهما، فلدى تركيا خبرات واسعة في هذين المجالين على وجه الخصوص، كما تم تأليف "اللجنة التركية–العمانية المشتركة" لتعزيز التعاون في المجال الاستثماري والتجاري، وتشجيع إقامة المعارض التجارية المشتركة، والترويج للمنتجات إلى جانب توسيع فرص التعاون الاقتصادي بين القطاع الخاص، لاسيما في قطاعات الاستثمار والتجارة والسياحة بهدف إيجاد شراكة اقتصادية بين البلدين، إذ شهدت العلاقات التجارية بينهما تحسناً مهماً، حيث ارتفع حجم الصادرات التركية إليها من (٣١,٤) مليون دولار في العام (٢٠٠٢)، إلى (٨٥) مليون دولار في العام (٢٠١٠)، كما بلغ حجم **التبادل التجاري** (١٢٢) مليون دولار في العام (٢٠٠٩)، أما في مجال **الاستثمار**، فقد وصل مستوىً جيداً تجاوز (٦,٥) مليار دولار في العام (٢٠١٠)، حيث تعمل في عمان اكثر من (٢٠) شركة تركية، كما وقعت تركيا مع عمان (٦) اتفاقيات تجارية تنظم التعاون الاقتصادي بينهما بحسب إحصائيات في العام (٢٠١٣) (دني، ٢٠١٧، ص ٨١) نخلص إلى أن تركيا، ومنذ العام (٢٠٠٢)، عملت على توطيد علاقاتها الاقتصادية، وتعزيزها مع جميع دول الخليج العربي، إذ تنظر إليها تركيا: كسوق تجارية مهمة تحقق لها منافع اقتصادية كبيرة.ومن كل ما تقدم يتضح: مدى حرص تركيا على إتباع سياسة خارجية ذات أبعاد جديدة مع محيطها الإقليمي تركز في البعد الاقتصادي، وتعطيه أهمية متقدمة في سعيها لتعزيز قوتها الاقتصادية، ودعم عملية التنمية.

المبحث الثالث: مشاريع نقل الطاقة

إن السياسة الخارجية التركية تسعى لاستغلال الموقع الجيوبولتيكي الحيوي لتركيا للقيام بدور محوري في نقل مصادر الطاقة من منطقة الخليج العربي، ومن روسيا وبحر قزوين، وإن موقع تركيا الجغرافي كجسر أو محور يربط بين اكبر منتجي الطاقة، وبين اكبر مستهلكيها في أوروبا يهيئ لها فرصاً لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، ويحقق لها منافع اقتصادية كبيرة، ويكرس أهميتها الاستراتيجية في المنظور الغربي والأمريكي، ناهيك عن أن تركيا بحاجة إلى إشباع الطلبات الداخلية من الطاقة، والى الإيرادات المستحصلة من مرور أنابيب نقل الطاقة عبر أراضيها، والى تطوير صناعاتها النفطية والبتروكيمياوية الضروري لنمو اقتصادها ، وإن دور تركيا كـ"**محور لخطوط نقل الطاقة**" المستند إلى موقعها الجغرافي يجعل منها احد أهم الممرات العالمية لعبور وتصدير مصادر الطاقة المختلفة، ويعزز مكانتها الاستراتيجية على الرغم من محدودية الإنتاج التركي من مصادر الطاقة، فهي مجاورة لمناطق تضم (٧٢٪) من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز والنفط: (كالعراق وإيران والخليج وروسيا ومنطقة بحر قزوين)، ولهذا تعددت خطوط إمدادات الطاقة التي تشترك فيها تركيا مع دول الجوار (طوالبية، ٢٠١٦، ص ١٤)، وابرز هذه الخطوط هي:

١–**خط أنابيب كركوك – جيهان:** يعود إنشاء هذا الخط إلى ثمانينيات القرن الماضي بطاقة تصديرية تبلغ نحو (١,٦) مليون برميل يومياً، حيث يتم عن طريقه تصدير النفط العراقي إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، ويضخ حوالي (٣٠٠,٠٠٠) ألف برميل يومياً، وتجري أعمال تصليح تستهدف رفع طاقته التصديرية إلى (٨٠٠,٠٠٠) ألف برميل يومياً، كما كان إنتاجه قبل حرب العام (١٩٩١)، على العراق. وقد وقعت تركيا مذكرة تفاهم مع العراق في (آب ٢٠٠٧)، لنقل الغاز الطبيعي العراقي إلى أوروبا عبر تركيا، وبخط أنابيب موازي لذلك المخصص لنقل النفط (البدور، ٢٠١٦، ص ٧١).

٢–**خط أنابيب غاز إيران – تركيا:** تم إنشاء هذا الخط في العام (٢٠٠٢)، ويبلغ إنتاجه السنوي (١٠) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وقد وقعت إيران وتركيا في (تموز ٢٠١٠)، اتفاقا لنقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى أوروبا عبر تركيا (طوالبية، ٢٠١٦، ص ٧١).

٣–**خط أنابيب المجرى الأزرق (Blue Stream):** يمر هذا الخط تحت مياه البحر الأسود، والذي يربط مباشرة بين تركيا وروسيا، وقد بدأ في العمل أوائل العام (٢٠٠٥)، ويعدّ هذا الخط جزءً أساسياً من محور نقل الطاقة من الشمال إلى الجنوب، جنباً إلى جنب مع مشروعات الربط بين سامسون وجيهان، وكذلك مشروعات ممر الطاقة بين تركيا والكيان الصهيوني (سرور، ٢٠٠٨، ص ١٨٨).

٤–**خط أنابيب بترول باكو – تبليسي – جيهان:** بدأ تشغيل هذا الخط في العام (٢٠٠٦)، بناءً على اتفاق بين تركيا وجورجيا وأذربيجان على هامش قمة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في العام (٢٠٠١)، وبلغت الطاقة الإنتاجية لهذا الخط نحو (٨٥٠) ألف برميل

يومياً من الحقول الساحلية في أذربيجان إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط، ويعدّ هذا الخط عصب ما يوصف بطريق الحرير الجديد لنقل الطاقة من الشرق إلى الغرب، وتصل سعة هذا الخط إلى مليون برميل يومياً، ويمثل نسبة (١,٥٪) من العرض العالمي من النفط، وانضمت كازاخستان رسمياً إلى هذا الخط في حزيران من العام (٢٠٠٦)، وبدأ ضخ النفط الخام في العام (٢٠٠٨)، من كازاخستان إلى باكو ليتم ضخه في أنابيب المشروع (Halil, 2009, p44).

٥-**خط أنابيب غاز جنوب القوقاز:** تم افتتاح هذا الخط في العام (٢٠٠٧)، ويربط الحقول الساحلية في شاه دينيز في أذربيجان بتركيا عبر جورجيا، ويبلغ إنتاجه السنوي نحو (٨) مليار متر مكعب وبالإمكان زيادة طاقته الإنتاجية إلى (١٦) أو (٢٠) مليار متر مكعب بمحطات ضخ إضافية (سرور، ٢٠٠٨، ص ١٨٩).

٦-**خط أنابيب غاز تركيا – اليونان:** تم الانتهاء من هذا الخط في أواخر العام (٢٠٠٧)، بطاقة ضخ أولية تبلغ نحو (٧) مليار متر مكعب سنوياً، مع إمكانية زيادة إنتاجه إلى (١١) مليار متر مكعب في العام، بعد الانتهاء من إنشاء مرحلته الأخيرة التي تربط اليونان بإيطاليا، وفي العام (٢٠٠٨)، توقفت تركيا عن تزويد اليونان بالغاز الطبيعي من هذا الخط؛ بسبب توقف استيراد الغاز من إيران (طوالبية، ٢٠١٦، ص ٧٧).

٧-**مشروعات خطوط الأنابيب العابرة للمضايق التركية:** وتعرف مشروعات العابرة للأناضول، والتي تربط بين منطقتي: سامسون وجيهان، والذي يشكل بالفعل المحطة النهائية لاثنين من أكبر خطوط الأنابيب، فالمضايق التركية ستبقى أكبر ممر لنقل النفط عبر البحار (سرور، ٢٠٠٨، ص ١٨٩)وهناك مشروع آخر لنقل الطاقة من الجنوب إلى الشمال، حيث ينقل الغاز الطبيعي من مصر إلى الأردن وسوريا، ومنها إلى تركيا، ثم إلى أوروبا، والذي يزود تركيا بنحو (٢ – ٤) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المصري، ويضخ نحو (٢ – ٦) مليار متر مكعب إلى أوروبا سنوياً، وهذا الخط هو اقل أهمية من المسارات الأخرى في الوقت الراهن، إلّا أنه يمكن أن يكتسب أهمية متزايدة في المستقبل، ومع اكتمال هذه المشروعات، فإن نحو (٧٪) من المعروض العالمي من النفط قد بدْ بالمرور بدءً من العام (٢٠١٢)، عبر تركيا، وتحول ميناء جيهان التركي مركزاً أساسياً لخطوط نقل الطاقة، واكبر منافذ نقل النفط في شرق المتوسط، وهو ما يصب باتجاه تعزيز المكانة الإقليمية لتركيا، وأهميتها الاستراتيجية، وهناك مشروعات أخرى محتمله، مثل: مشروع نقل النفط والغاز الطبيعي من الخليج العربي إلى أوروبا عبر تركيا في امتداد جديد لمشاريع نقل الطاقة من الجنوب إلى الشمال، ويكتسب هذا المشروع أهميته نتيجة المخاطر الهائلة التي تعترض نقل الغاز الطبيعي المسال من الخليج العربي إلى الأسواق الأوروبية، لاسيما مع الطابع غير المستقر لتوازن القوى في الخليج (عبد الفتاح، ٢٠١٠، ص ١١٨)مما تقدم يتضح: بأن السلوك الاقتصادي لتركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية يهدف إلى: تعظيم القوة الاقتصادية لتركيا عن طريق تعزيز علاقاتها وأدوارها الاقتصادية في الأقاليم المجاورة، وتوفير احتياجاتها، وحل مشكلاتها الاقتصادية، الأمر الذي يدعم طموحاتها وأهدافها في أن تصبح ضمن اكبر عشرة اقتصادات في العالم، وهو الهدف الذي أعلنت عنه الحكومة التركية في مشروعها الاقتصادي العشري (٢٠١٣-٢٠٢٣)، و فيما ينمو الاقتصاد التركي، ويتطور، فإن زيادة القوة العسكرية وتعزيزها ستكون ضرورة ملحة تقتضيها تحقيق هدفها في أن تصبح دولة إقليمية كبرى.

الخاتمة:

مما لا شك فيه أن التوجهات الاقتصادية للدولة على صعيد علاقاتها الخارجية يعتمد بالدرجة الأولى على ما يمكن أن يحقق لها اقتصاد الدولة أو الدول الأخرى من دفع عملية التنمية الاقتصادية فيها، وهذا يعتمد بشكل مباشر على نظرتها لقوة اقتصاد الدولة التي تتعامل معها وما تملكه من مرتكزات ثابتة كتلك المتمثلة بالثروات الباطنية، إضافة إلى مدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي كلكل كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه شكل الجانب الاقتصادي مكانة هامة في العلاقات التركية ، فكون أن تركيا تبحث عن لعب دور إقليمي بارز وتصبح قوة فاعلة في المنطقة، فإن هذا الأمر يحتاج إلى قاعدة إنتاجية وتأسيس نظام إقليمي تكون تركيا مركزه، ولذا أدرك الساسة الأتراك أن التحولات في الاقتصاد العالمي انعكست بدون شك على البيئة الإقليمية والدولية، ففرضت عليها التجانس وتبادل المصالح والاعتماد المتبادل، أي أن الدوافع الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية على صعيد البيئة الإقليمية تمثلت أساساً في إدراكها لما تمثله هذه البيئة من التأثير المباشر في تنمية الاقتصاد التركي، ولهذا عملت بكل السبل لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول المجاورة لها جغرافياً بالدرجة الأولى، وثانياً بالدول العظمى ذات القوة الاقتصادية الكبيرة.

أولا: النتائج:

١- لقد عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على الاستفادة من موقعها الجغرافي ورصيدها التاريخي في التحرك بفاعلية ونشاط في محيطها الإقليمي، وتبني سياسة خارجية على وفق رؤية جديدة صاغها صانع القرار الخارجي التركي، وتستند هذه الرؤية إلى معطيات داخلية تشهدها تركيا منذ العام (٢٠٠٢)،

٢- تأخذ في الاعتبار المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، وإن الأهداف والمصالح العليا للسياسة الخارجية التركية تهدف إلى جعل تركيا قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط قادرة على حماية أمنها القومي، وتنمية إمكاناتها الاقتصادية، وتأمين حاجتها من الموارد الطبيعية، وتأمين عمقها الاقتصادي، وهذا الأمر يدفعها إلى القيام بتحولات استراتيجية على صعيد قوتها العسكرية؛ وذلك بتحديث قواتها المسلحة، وبناء قاعدة صناعية متطورة لها، وتعزيز علاقاتها الأمنية وتحالفاتها الاستراتيجية بما يجعلها قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية الراهنة.

٣- ومن أجل تحقيق الأهداف والمصالح العليا للسياسة الخارجية التركية، اتبعت تركيا، ومنذ العام (٢٠٠٢)، سلوكاً خارجياً دولياً وإقليمياً، يحقق مصالحها القومية، ويخدم أهدافها الاستراتيجية، ويترجم قوتها وإمكاناتها، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أم الاقتصادي أم العسكري أم الثقافي.

٤- أما السلوك الاقتصادي الخارجي التركي فقد أولت تركيا، ومنذ العام (٢٠٠٢)، تطوير العلاقات الاقتصادية أهمية كبيرة عن طريق توسيع التعاملات الاقتصادية إقليميا ودولياً، ساعيةً إلى توسيع أسواقها، وفتح أسواق جديدة بما يعود عليها من منافع اقتصادية كبيرة، ومعتمدةً ما سمي بـ "السياسات التجارية" الجديدة لتركيا، وكذلك العمل على استغلال موقعها الجيوبولتيكي الحيوي.

٥- جعل تركيا احد أهم الممرات العالمية لعبور وتصدير مصادر الطاقة المختلفة من دول منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط والغاز الطبيعي: كالعراق وإيران، فضلاً عن روسيا وحوض بحر قزوين إلى اكبر مستهلكيها في أوروبا، الأمر الذي يعزز مكانتها الاستراتيجية على الرغم من محدودية الإنتاج التركي من مصادر الطاقة، إذ تسعى لسد استهلاكها المحلي من النفط والغاز الطبيعي، والاستفادة من الإيرادات المستحصلة من مرور أنابيب نقل الطاقة عبر أراضيها، وتطوير صناعاتها النفطية والبتروكيمياوية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على نموها الاقتصادي، ويهيئ لها أدوات فعالة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، ويحقق لها منافع اقتصادية كبيرة، ويعزز من أهميتها الاستراتيجية في المنظور الغربي والأمريكي.

ثانيا: التوصيات:

١- بالنظر إلى تجربة الصعود الإسلامي في تركيا ترى تقييم تجربة حزب العدالة والتنمية تقييماً – منتجاً، أو واقعاً في محله الأمر الذي يترتب عليه بالتالي الاعتراف بنجاح السياسة الواقعية التي انتهجها هذا الحزب الإسلامي فصار بعد أن كان معارضاً ومضطهداً، في مصاف السلطة وتسلم القيادة السياسية متوجاً على رأسها.

٢- ضرورة الدعوة إلى حقيقة مفادها أن الحكومة الناجحة هي الحكومة التي ترعى مصالح الشعب وتأتيه بضروريات حياته أو بكمالياتها إذا استدعى الأمر، حينها تنتهي تبعية الحكومة لأي سلطة دولية راغبة في التغيير، فالشعب هو صوت الصندوق، والخدمات تكافأ، ما يعني أن الشعب يصنع الدولة، كما تقدم طي هذه الرسالة، ويستديم بقاءها لمصلحة نفسه، وعندها يقال إن نجاح الحاكم يأتي بالإصلاح من داخل مجتمعه لا من خارجه.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

١- ارسلان، هاني (١٩٩١): "تركيا وامن الخليج"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٠٥).

٢- اوغلو، احمد داود (٢٠٠٤): "تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط"، ترجمة: غزال يشيل، شئون الأوسط، مركز الدراسات الستراتيجية، بيروت، العدد(١١٦).

٣- اوغلو، احمد داود (٢٠١١): "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة: طارق ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط٢.

٤- بالا، جاك (٢٠٠٣): "تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قزوين"، ترجمة: غزال اوغلو، شئون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد(١٠٩).

٥- البدور، بكر محمد رشيد (٢٠١٦): المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام ٢٠٢٠ ط١، الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.
٦- توفيق، سعد حقي (٢٠٠٩): "السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي(٢٠٠٢- ٢٠٠٨)"، العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العددان (٣٨-٣٩).
٧- دليلة، عمارة (٢٠١٩): محددات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي إقليميا ودوليا، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد٨، الجزائر.
٨- دني، إيمان (٢٠١٧): البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٢٣، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
٩- سرور، عبد الناصر محمد (٢٠٠٨): "التعاون الاسرائيلي – التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات"، الجامعة الاسلامية، الجامعة الاسلامية، غزة، العدد (١).
١٠- الدفاعي، حاتم مهدي،(٢٠١٢)، اشكالية المياه بين القانون والسياسية، مجلة جامعة كركوك/ للدراسات الانسانية، المجلد٧، العدد١.
١١- طوالبية، صوفيا بو علي (٢٠١٦): الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ٢٠١٠-٢٠١٥، رسالة دكتوراه، جامعة العربي، التبسي.
١٢- عبد العاطي، محمد (٢٠٠٩): تركيا بين الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، بيروت.
١٣- عبد الفتاح، بشير (٢٠١٠): "السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد(١٨٢)، المجلد(٤٥).
١٤- العراقي، بشار أحمد (٢٠١٥): قياس قوة الدولة الاقتصادية، اعتماد منهجي دلفي في دراسة واقع البلدان العربية سنة ٢٠١٥ مقارنة بالدول الإقليمية، مجلة سياسات عربية، جامعة الموصل، العراق.
١٥- **العلاقات بين الكويت وتركيا تاريخية ومتميزة وفي تطور مستمر على مختلف الأصعدة**"، الموقع الرسمي للديوان الأميري، دولة الكويت، ٢٠١٠، متاح على الموقع: http://www.da.gov.kw/ara/newsroom/newsDetails.php?id=3485
١٦- محفوظ، عقيل سعيد (٢٠١٢): "العرب في تركيا: محور تواصل أم تأزيم ؟ "، في "العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
١٧- محمد، صباح محمود (٢٠٠٢): "السياسات المائية في الشرق الاوسط"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
١٨- محمد، صباح محمود (٢٠٠٢): "السياسات المائية في الشرق الاوسط"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
١٩- ملكاوي، عصام فاعور (٢٠١٣): "تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض.
٢٠- ناطق، قبس محمد (٢٠١١): "سياسة تركيا الإقليمية وانعكاساتها على دول الجوار"، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ط١.
٢١- نجم، أحمد مشعان (٢٠١٧): مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، ط١، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان.
٢٢- النعيمي، أحمد نور (٢٠١٠): الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، ط١، الجنان للنشر والتوزيع، عمان.
٢٣- النعيمي، احمد نوري (١٩٩٨): "تركيا والوطن العربي"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.
٢٤- السبعاوي،فهد عباس؛ وأللهيبي، اديب صالح،(٢٠١٢)، التحالف التركي ـ "الاسرائيلي" في تسعينات القرن العشرين وانعكاساته على الامن الوطني السوري، مجلة جامعة كركوك/ للدراسات الانسانية، المجلد٧، العد٣.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Economic, development program and democratization", AKParty program, (14 August 2001), p.25, available at: http://eng.akparti.org.tr/english/index.html
2- "The Southeastern Anatolia Project", Turkey Water Report 2009, General Directorate of State Hydraulic Works, Ankara, 2009.
3- "Turkey-Israel Agree to Start Works on Pipeline Project", Hurriyet Daily News, 3 April 2009.
4- "Turkey's Energy Strategy", Republic Turkey, MFA, 2009, available at: http://www.mfa.gov.tr/turkey_energy_strategy.en.mfa.

5- "Turkish Prime Minister Visits Iraq", The Washington Post, 10 July 2008.
6- Ahmet Davutoglu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007".
7- Awni Abdul Rahman, "Turkey and Saudi Arabia: Aspects of Bilateral Relations", Journal of the College of Humanities and Social Sciences, No.23, 2000, p.73 .
8- Bill Clinton, "A National Security Strategy for A Global Age", The White House, Washington, D.C, December 2000.
9- Busra Supurgeci and I.Eralp Semerci, "Turkey and Iraq: Soft Power, Hard Power", Telaviv Notes, Vol.5, Special Edition, No.12, Telaviv University, 2 November, 2011
10- Cem Duna, "Turkey's Peace Pipeline", in "The Politics Scarcity: Water in the Middle East", Star, Joyce and Daniel Stoll, eds., Westview Press, London, 1988.
11- Halil Erdemir, "The Policies around the BTC pipeline Alternatives", Turkish Journal of International Relations, Vol. 8, no. 4, Winter 2009.
12- John Holars, "The Hydra-Imperative of Turkey Search for Energy", the Middle East Journal, Vol.40, 1986.
13- Joost Jongerden, "Dams and Politics in Turkey: Utilizing Water, Development Conflict", Middle East Policy, Vol. XVII, No. 1, Spring 2010.
14- Katharina Hohendinger, "Water Politics in the Middle East: The Euphrates-Tigris Basin", GRIN Verlag, Norderstedt, Germany, 2006.
15- Nadir Habibi and Joshua W. Walker, "What is Driving Turkey's Reengagement with the Arab World?", Middle East Brief, No.49, Crown Center for Middle East Studies, April 2011.
16- Nurit Kilot, "Water Resources and Conflict in the Middle East", Routledge, UK, 1994.
17- Oran Morgil, "The Arab World and Turkey Economy and Regional Security", in, "Arab Thought Forum", Dr. Fatih Alustany, (edited by), Amman, 1994.
18- Ozden Bilen, "Turkey and Water Issue in the Middle East: an examination of the Indus, Colorado, Danube and Jordan-Israel water treaties", GAP RDA, Ankara, 2000
19- Paul Williams, "Turkey's H_2O Diplomacy in the Middle East", Security Dialogue, Vol. 32, 2001.
20- Raymond J. Ahearn, "Rising Economic Powers and U.S. Trade Policy", CRS Report for Congress, 3 December, 2012.
21- Robert Olson, "Turkey – Syria Relations Since the Gulf War: Kurds and Water", Middle East Policy, Vol. V, No. 2, May 1997.
22- Sabri Sayari, "Turkey and the Middle East in the 1990s ", Journal of Palestine Studies, Vol.46, No. 3, Spring 1997.
23- Shahin Vallee, "Turkey's Economic and Financial Diplomacy", Turkish Policy Quarterly, Vol. 9,No. 4, 2012.